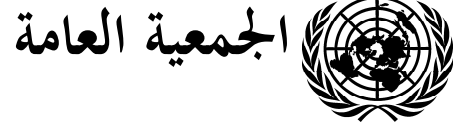


Distr.: General
22 April 2015
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الثامنة والأربعون
فيينا، ٢٩ حزيران/يونيه - ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥

تقديم المساعدة التقنية في مجال إصلاح القوانين
مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً - مقدمة
٢	ثانياً - مشروع مذكرة توجيهية بشأن تعزيز دعم الأمم المتحدة للدول من أجل إجراء إصلاحات سليمة للقانون التجاري



أولاً - مقدمة

طلبت اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٠ من الأمانة أن تنظر في سبل لتحسين إدماج ما تظطلع به من أنشطة التعاون والمساعدة التقنيين في الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في الميدان، وبخاصة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو المكاتب القطرية الأخرى التابعة للأمم المتحدة.^(١) وهذه المذكرة مقدّمة وفقاً لذلك الطلب، وتتضمّن مشروع مذكرة توجيهية بشأن تعزيز دعم الأمم المتحدة للدول من أجل إجراء إصلاحات سليمة للقانون التجاري. وترى الأمانة أنّ اللجنة ينبغي أن تضع الصيغة النهائية لهذه المذكرة التوجيهية وتعتمدها وتحيلها إلى الجمعية العامة التماساً لإقرارها، مشفوعةً بطلب إلى الأمين العام أن يعمّمها على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - مشروع مذكرة توجيهية بشأن تعزيز دعم الأمم المتحدة للدول من أجل إجراء إصلاحات سليمة للقانون التجاري

"مذكرة توجيهية بشأن تعزيز دعم الأمم المتحدة للدول من أجل إجراء إصلاحات سليمة للقانون التجاري"

ألف - حول هذه المذكرة التوجيهية

١ - تعرض هذه المذكرة التوجيهية المبادئ التوجيهية وإطار العمل فيما يتعلق بتعزيز الدعم المقدّم من الأمم المتحدة إلى الدول، بناءً على طلبها، من أجل إجراء إصلاحات سليمة للقانون التجاري استناداً إلى المعايير المقبولة دولياً. وهي مقدّمة في إطار ولاية الأمم المتحدة المتمثلة في العمل على رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وتهيئة الظروف اللازمة للتطور والتنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، علاوةً على إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها من مشاكل على الصعيد الدولي.^(٢) وهي مساهمة في تنفيذ الخطة الإنمائية الدولية وقرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى ما يلي: (أ) تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان القانون التجاري؛ (ب) تحسين إدماج العمل في هذا الميدان في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً؛ (ج) زيادة التنسيق والاتساق بين كيانات الأمم المتحدة ومع الجهات المانحة والجهات المستفيدة؛ (د) التوسّع في تقييم فعالية هذه

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/65/17)، الفقرة ٣٣٦.

(٢) ميثاق الأمم المتحدة، الفقرتان (أ) و(ب) من المادة ٥٥.

الأنشطة؛ (هـ) اتخاذ تدابير لتحسين فعالية أنشطة بناء القدرات؛ (و) إدراج وجهات النظر الوطنية في صميم برامج المساعدة التي تنفذها الأمم المتحدة.

٢- وهذه المذكرة التوجيهية أهميتها لجميع إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها وصناديقها ووكالاتها وبرامجها، وكذلك للجهات المانحة الأخرى التي تعالج ما يلي: (أ) حشد التمويل من أجل التنمية المستدامة؛ (ب) تقليل أو إزالة العقوبات القانونية التي تعترض كلاً من تدفق التجارة الدولية وتحقيق التكامل الاقتصادي على الصعيد الدولي وأو الإقليمي؛ (ج) تنمية القطاع الخاص؛ (د) إصلاحات قطاع العدالة؛ (هـ) زيادة قدرة الاقتصاد على التعافي من الأزمات الاقتصادية؛ (و) الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك الإصلاحات في مجال المشتريات العمومية والحوكمة الإلكترونية؛ (ز) تمكين الفقراء؛ (ح) منع ومكافحة الجرائم الاقتصادية (مثل الاحتيال التجاري والتزوير والتزيف) عن طريق التعليم؛ (ط) معالجة الأسباب الجذرية للمنازعات الناشئة من عوامل اقتصادية؛ (ي) معالجة مشاكل التعافي الاقتصادي بعد انتهاء المنازعات؛ (ك) معالجة المشاكل المتعلقة تحديداً بنفاذ البلدان غير الساحلية إلى التجارة الدولية؛ (ل) التنفيذ الوطني للالتزامات الدولية في مجال القانون التجاري الدولي والمحالات المتصلة به.

باء- المبادئ التوجيهية

١- ينبغي أن يكون عمل الأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري الدولي جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً

١- يمثّل إرساء قواعد سليمة تعزز العلاقات التجارية عاملاً هاماً في التنمية الاقتصادية، لأنّ القرارات التجارية لا تتخذ في فراغ بل في سياق جميع العوامل ذات الصلة، بما فيها الإطار القانوني المنطبق.

٢- ويمثّل إطار القانون التجاري الدولي العصري والمنسّق أساس العلاقات التجارية القائمة على القواعد، كما أنه جزء لا غنى عنه من التجارة الدولية. وهو يقدّم كذلك، من خلال تقليل أو إزالة العقوبات القانونية التي تعترض مسار التجارة الدولية، ولا سيما العقوبات التي تمسّ البلدان النامية، مساهمة كبيرة في التعاون الاقتصادي العالمي بين جميع الدول على أساس المساواة والإنصاف والمصلحة المشتركة واحترام سيادة القانون، وفي القضاء على التمييز في التجارة الدولية ومن ثم في إرساء السلام والاستقرار ورفاه جميع الشعوب. كما أنّ تنفيذ هذا الإطار واستخدامه استخداماً فعلياً أمران ضروريان لتعزيز الحكم الرشيد والتنمية

الاقتصادية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، ولذلك يمكن أن ينتج منهما تأثير إيجابي متعدد الأوجه على الركائز الثلاث التي تقوم عليها الأمم المتحدة، أي: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية.

٣- ولهذا الأسباب، ينبغي تحسين تكامل عمل الأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري الدولي على صعيد المقر وعلى الصعيد القطري في إطار عمليات الأمم المتحدة، سواء أكانت في سياق التنمية أو سياق منع نشوب المنازعات أو سياق الإعمار بعد انتهاء المنازعات أو في غير ذلك من السياقات.

٢- ينبغي الاضطلاع بتقييم منظم للحاجة إلى المساعدة على إجراء إصلاحات القانون التجاري على الصعيد الوطني

١- ينبغي وجود قدرة محلية كافية على اشتراع الإطار السليم للقانون التجاري وإنفاذ ذلك الإطار وتنفيذه وتطبيقه وتفسيره لكي تتحقق الفوائد التي يُتوقع أن تعود على العلاقات التجارية والتجارة الدولية القائمتين على القواعد. وكثيراً ما تحتاج الدول إلى مساعدة دولية على بناء القدرات الوطنية المطلوبة لسن القواعد اللازمة وإنفاذها وتنفيذها وتطبيقها وتفسيرها بصورة ملائمة. وينبغي أن تكون منظومة الأمم المتحدة مهيأة لتقديم المساعدة اللازمة عندما يُلتزم منها ذلك.

٢- وينبغي أن يكفل الإطار القانوني الاعتراف بحقوق الملكية والعلاقات القانونية وحمايتها وإنفاذها. كما ينبغي أن يكفل اليقين وإمكانية التنبؤ في المجال القانوني لكي يتسنى لأطراف المعاملات التجارية اتخاذ قرارات معقولة من المنظور التجاري. وينبغي أيضاً أن يكون الاطلاع عليه وفهمه متيسرين وأن يتيح تفسيره وتطبيقه الموحد. وينبغي في هذا السياق التشجيع على مواءمة الإطار القانوني الوطني الناظم للعلاقات التجارية مع معايير القانون التجاري المقبولة دولياً، لأن هذه المواءمة تيسر الوفاء بهذه المتطلبات الأساسية في الإطار القانوني الوطني.

٣- ولا يتوقف توفر اليقين والمصدقية وإمكانية التنبؤ في القانون على استقرار القانون المنطبق ونوعيته فحسب بل يتوقف أيضاً على السبل التي يتم بها احترام العلاقات القانونية وإنفاذها (وذلك مثلاً عن طريق العقود). وينبغي أن تكون هناك آليات سريعة وفعالة لمساءلة من ينتهكون الإطار القانوني. ويتعين أن يكون عمل آليات الفصل في المنازعات وإنفاذ التعهدات الملزمة في سياق التجارة والاستثمار مستنداً إلى حقوق الإنسان المعترف بها دولياً،

وينبغي أن يكون الوصول إلى هذه الآليات سهلاً وأن تكون ميسورة التكلفة ومتسمة بالكفاءة والفعالية. كما ينبغي أن تكون آليات التحكيم والآليات البديلة الخاصة بتسوية المنازعات (اللتين يشار إليهما معا في هذه المذكرة التوجيهية باسم الآليات البديلة الخاصة بتسوية المنازعات) متوفرة كخيار لالتماس الفصل في المنازعات التجارية لدى هيئة محايدة، وينبغي أن يهدف نظام المحاكم إلى التزوّد بالوسائل اللازمة لتقديم دعم كفاء وفعال للآليات البديلة الخاصة بتسوية المنازعات.

٣- ينبغي أن تكون إصلاحات القانون التجاري شمولية وأن تنسّق بحسب الاقتضاء مع المبادرات الأخرى ذات الصلة

١- ليست مسائل القوانين واللوائح التي تحكم العلاقات التجارية والإطار المؤسسي المصاحب لها مسائل تقنية صرفة. فهي تجسد تفضيلات سياساتية محدّدة، ويمكن أن تحدث أثراً سياسياً واجتماعياً، علاوةً على الأثر الاقتصادي الواضح. ويمكن أن تفضي السياسات والقواعد والإجراءات والممارسات غير الحكيمة المنطبقة على العلاقات التجارية إلى عواقب سلبية في الأجلين القصير والطويل.

٢- ولذلك ينبغي أن تنطوي إصلاحات القوانين التجارية على تشاور وتنسيق وثيقين بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة كافةً. ويلزم على وجه الخصوص ضمان الارتباط الوثيق بين رسم السياسات ووضع القوانين من جهة والإصلاحات المؤسسية من جهة أخرى. ويجب الحفاظ، على مستوى المقرر، على النتائج المحقّقة من التنسيق والتعاون على الصعيد القطري، والعكس بالعكس.

٤- ينبغي المداومة على بناء القدرات الوطنية اللازمة لفعالية إجراء إصلاحات سليمة للقانون التجاري

١- يتطوّر القانون التجاري تطوُّراً مستمراً استجابةً لما يستجد من ممارسات تجارية وتحديات عالمية. ويستوجب ذلك بناء القدرات الوطنية اللازمة للشروع في إجراء ما يلزم من إصلاحات للقوانين التجارية لتواكب التطورات الدولية في المجالين المالي والتجاري. وينبغي توافر خبرات وطنية كافية قادرة على الاستفادة من المعايير والأدوات والخبرات الدولية المتاحة بسهولة من أجل إجراء إصلاحات القانون التجاري على الصعيد القطري. كما ينبغي توافر خبرات محلية كافية قادرة على تنسيق موقف الدولة في الهيئات الإقليمية والدولية المعنية بوضع القواعد الدولية، بغية تفادي ظهور قواعد وتفسير متضاربة في تلك الهيئات.

٢- وقد تُسُنُّ على الصعيد الوطني قوانين جيدة تنظم التجارة ولكن يمكن أن يكون تأثيرها الاقتصادي محدوداً إذا لم تتوافر القدرات الوطنية اللازمة لتنفيذها وإنفاذها بطريقة سليمة. ومن ثم فإنَّ إصلاح القانون التجاري عملية مستمرة لا تنتهي بسنِّ القانون. ويتوقَّف هذا الإصلاح على اتخاذ عدد من التدابير التكميلية، من قبيل تطوير القدرات اللازمة لإعمال الإطار القانوني المنطبق وإدارته، ورصد تنفيذه وأثره، والتعامل السريع والملائم مع أيِّ أوجه قصور فيه.

٣- ويمكن كذلك أن يخل تضارب تفاسير القوانين وتضارب نتائج إنفاذها بالنتائج الإيجابية التي تحقق في مرحلتَي التشريع والتنفيذ. ولذلك فمن المهم للعلاقات التجارية القائمة على القواعد تحقيق الشفافية والاتساق وإمكانية التنبؤ في مخرجات الفقه القانوني المتعلقة بمسائل القانون التجاري، امتثالاً للالتزامات الدولية ذات الصلة الواقعة على عاتق الدول.^(٣) ويؤدي القضاة والمحكمون وأساتذة القانون وغيرهم من الممارسين القانونيين الأدوار الرئيسية في هذا الصدد، وينبغي إيلاء اهتمام مستمر لقدرتهم على تفسير معايير القانون التجاري الدولية الرامية إلى تعزيز الاتساق في تطبيقها ومراعاة حسن النية في التجارة الدولية.

٥- الأونسيترال هي الهيئة القانونية الأساسية في منظومة الأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري الدولي، ولذلك ينبغي الاعتماد عليها في تعزيز دعم الأمم المتحدة للدول من أجل إجراء إصلاحات سليمة للقانون التجاري

١- الأونسيترال هي الهيئة العالمية المحايدة الوحيدة المعنية بوضع القوانين الدولية والمناطق بها سن التشريعات بشأن مسائل القانون التجاري نيابة عن المجتمع الدولي بأسره. ولا تقتصر المشاركة في عملية الأونسيترال التشريعية على الدول والمنظمات الحكومية الدولية المعنية، بل تشارك فيها أيضاً رابطات مهنية ومنظمات غير حكومية أخرى. ويسهم ذلك في تحقيق الشفافية وشمول الجميع في عملية وضع المعايير، ويكفل التدقيق في المقترحات التشريعية المقدمة من ممثلي مصالح اقتصادية واجتماعية متنوعة ومدارس قانونية مختلفة ومجتمعات على مستويات متباينة من التنمية. وبذلك يتم تضيق الفجوة المحتملة بين الوفود الحكومية وممثلي عالم الأعمال التجارية إلى أدنى حد ممكن، وتعكس النصوص المعتمدة التوازن الأمثل بين المصالح المتنافسة العديدة على أكمل وجه. وتضمن هذه الحقائق، مقترنةً ببناء توافق الآراء،

(٣) على سبيل المثال، المادة ٧ من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، ١٩٨٠)، الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٤٨٩، الرقم ٢٥٥٦٧. ونص الاتفاقية متاح أيضاً في الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/sale_goods/1980CISG.html (آخر زيارة في أيار/مايو ٢٠١٣).

وجود عملية تشريعية موافقة للأصول من نوع يضفي المشروعية على المعايير التي تضعها الأونسيترال، باعتبارها معايير مقبولة دولياً وليست منتجات لأي نظام معين أو بلد معين.

٢- وتمثل معايير الأونسيترال ما يعتبره المجتمع الدولي في أي وقت معين أفضل الممارسات الدولية لتنظيم معاملات تجارية معينة. وهي تزود الدول بنماذج وإرشادات دعماً لإجراء إصلاحات سليمة للقانون التجاري بتكاليف أقل. ويحسن الاعتماد على هذه المعايير نوعية التشريعات المسنونة، في الأجل الطويل، ويبنى ثقة القطاع الخاص، بما فيه المستثمرون الأجانب، في سهولة ممارسة الأعمال التجارية في أي بلد يلتزم بهذه المعايير. ومعظم المعايير قابلة للتكيف لتلائم الظروف المحلية واحتياجات الأطراف التجارية.^(٤)

٣- وعلاوة على معايير القانون التجاري المقبولة دولياً، توفر الأونسيترال مجموعة من أدوات المساعدة التقنية وبناء القدرات والأدوات الأخرى يسهل الحصول عليها، مثل مجموعة السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت)،^(٥) والنبذة عن السوابق القضائية،^(٦) وقواعد البيانات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها المبرمة في نيويورك في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٥٨^(٧) (اتفاقية نيويورك)،^(٨) وغير ذلك من قواعد البيانات والمنشورات،^(٩) التي تهدف إلى تيسير فهم تلك المعايير واستخدامها ونشر المعلومات عن التطورات القانونية الحديثة، بما في ذلك تطورات قانون السوابق القضائية، في ميدان القانون التجاري الدولي. ولا غنى عن هذه الأدوات بصفة خاصة في تدريب القضاة

(٤) للاطلاع على أحدث قائمة بمعايير الأونسيترال، انظر الموقع الشبكي
www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts.html

(٥) www.uncitral.org/uncitral/ar/case_law.html

(٦) www.uncitral.org/uncitral/ar/case_law/digests.html

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٣٣٠، الرقم ٤٧٣٩. نص الاتفاقية متاح أيضاً في الموقع الشبكي
www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/arbitration/NYConvention.html (آخر زيارة في أيار/مايو ٢٠١٣).

(٨) http://www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/arbitration/NYConvention.html

(٩) على سبيل المثال، المنشورات المتكررة عن المنظور القضائي في قضايا الإعسار عبر الحدود
www.uncitral.org/uncitral/uncitral_texts/insolvency/2011Judicial_Perspective.html، والدليل العملي
بشأن التعاون في مجال الإعسار عبر الحدود

(www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/insolvency/2009PracticeGuide.html)، والمنشور المعنون
تعزيز الثقة بالتجارة الإلكترونية: المسائل القانونية الخاصة باستخدام طرائق التوثيق والتوقيع الإلكترونية على
الصعيد الدولي (www.uncitral.org/pdf/arabic/texts/electcom/08-55696_Ebook.pdf).

والمحكّمين وأساتذة القانون وغيرهم من الممارسين القانونيين بشأن مسائل القانون التجاري وفي التمكين القانوني لعموم الناس.

٤- والمجالات التي يغطيها عمل الأونسيترال هي التالية: (أ) العقود (البيع الدولي للبضائع، والنقل الدولي للبضائع، والتجارة الإلكترونية)؛ (ب) تسوية المنازعات التجارية والاستثمارية الدولية (التحكيم، والتوفيق، وتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، والشفافية في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول)؛ (ج) المشتريات العمومية ومشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص؛ (د) المدفوعات الدولية؛ (هـ) قانون الإعسار؛ (و) المصالح الضمانية؛ (ز) الاحتيال التجاري؛ (ح) البيئة القانونية التمكينية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.^(١٠)

جيم- الإطار التشغيلي

١- ينبغي الاعتراف بالحاجة إلى تحديد الاحتياجات الوطنية إلى إصلاحات القانون التجاري في عمليات الأمم المتحدة في السياق المناسب، وذلك مثلاً في إطار بناء السلام وإطار تقديم المساعدة الإنمائية. ومن أجل التصدي الفعال لأيّ احتياجات وطنية إلى إصلاحات القانون التجاري يتم تحديدها، ينبغي إحداث زيادة كبيرة في الوعي بمعايير وأدوات وخبرات الأمم المتحدة القائمة المتصلة بتنظيم العلاقات التجارية وفي الاستعانة بها. ويمكن استخدام مرفق هذه المذكرة التوجيهية كقائمة مرجعية بالمؤشرات ذات الصلة عند تقييم حالة إطار القانون التجاري في أيّ بلد معيّن.

١- الإطار القانوني

٢- يمكن للدول أن تطلب مساعدة تقنية وبناء قدرات من أجل ما تبذله من جهود إصلاح القانون التجاري، ولا سيما في مجال تحديد الاحتياجات الوطنية إلى إصلاحات القانون التجاري أو في مجال سنّ قانون بشأن موضوع معيّن من مواضيع القانون التجاري. وينبغي أن تستجيب الأمم المتحدة إلى ذلك بالعمل على مساعدة الدول في المجالات التالية:

(١٠) يمكن أن تضاف مجالات عمل جديدة. وللاطلاع على أحدث قائمة بهذه المجالات، يرجى الاتصال بأمانة الأونسيترال على العناوين المبينة في نهاية هذه المذكرة التوجيهية أو مراجعة الموقع الشبكي للأونسيترال (www.uncitral.org).

- (أ) توفير الأساس والحماية للعلاقات التجارية القائمة على القواعد في الإطار القانوني الوطني (للاسترشاد، يرجى الاطلاع على التعليق الوارد على المبدأ التوجيهي ٢ أعلاه)؛
- (ب) تقييم الإطار العام للقانون التجاري وحالة تنفيذه في الدولة، وعلى سبيل المثال ما يلي: '١' هل الدولة طرف في الاتفاقيات الأساسية في ميدان القانون التجاري (مثل اتفاقية نيويورك)، الأمر الذي من شأنه أن ييسر إجراء إصلاحات أخرى للقانون التجاري؟ '٢' إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي حالة تنفيذ تلك الاتفاقيات؟ '٣' إذا كانت الإجابة بلا، فما هي التدابير المتخذة للنظر في الانضمام إلى تلك الاتفاقيات؟ '٤' هل الإطار الوطني للقانون التجاري ممثل، في غير ذلك، لمعايير القانون التجاري المقبولة دولياً؟
- (ج) في سياق إصلاح معيّن للقانون التجاري:

- '١' تحديد معيار مقبول دولياً وقابل للتطبيق للقانون التجاري وما يتصل به من أدوات وخبرات متاحة بسهولة موجهة إلى تيسير اشتراعه؛
- '٢' تحديد جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بإصلاح القانون التجاري، بما في ذلك أوساط الإصلاح الوطنية والخبراء الدوليين ومختلف مقدمي المساعدة في مجال سيادة القانون العاملين في نفس المجال أو في مجال ذي صلة، وما إلى ذلك، وضمن إجراء مشاورات سليمة معهم وعند الاقتضاء إقامة شراكات استراتيجية معهم؛
- '٣' إعداد مجموعة شاملة من التشريعات لكي تصاحب اعتماد أيّ قانون جديد (أي ما يلزم خلاف القانون الجديد من قوانين ولوائح وإرشادات و/أو مدونات لقواعد السلوك) وضمن إجراء تقييم خبراء سليم لمجموعة التشريعات قبل اعتماد القانون.

٢- مؤسسات الدولة المشاركة في إصلاحات القوانين التجارية

يمكن للدول أن تطلب مساعدة تقنية وبناء قدرات، وبخاصة فيما يتعلق بما يلي:

- (أ) تنمية القدرات اللازمة في مختلف مؤسسات الدولة (اللجان البرلمانية ووزارات العدل والتجارة والتنمية الاقتصادية، ووكالات المشتريات العمومية، وهيئات الرصد والرقابة) للتعامل مع إصلاحات القانون التجاري وتنفيذ إطار القانون التجاري. ويمكن أن تتخذ المساعدة التقنية وبناء القدرات في هذه الحالات شكل ما يلي: '١' التوعية بمعايير القانون التجاري المقبولة دولياً والمتاحة بسهولة والأدوات والخبرات الموجهة إلى تيسير فهم تلك المعايير واشتراعها وتنفيذها؛ '٢' تعميم نصوص معايير القانون التجاري المقبولة دولياً ذات الصلة؛ '٣' تنظيم جلسات إعلامية أو تدريب؛ '٤' دعم الجهود الرامية إلى

تجميع الخبرات الوطنية بشأن مسائل القانون التجاري مركزياً، وعلى سبيل المثال من خلال إنشاء مركز خبرة وطني للقانون التجاري أو مركز بحوث وطني وقواعد بيانات وطنية بشأن مسائل القانون التجاري؛^٥ تيسير تمثيل الخبراء المحليين تمثيلاً مسؤولاً ومستمرّاً في الأنشطة الدولية والإقليمية الرامية إلى وضع معايير القانون التجاري؛

(ب) بناء قدرات القضاة والمحكمين وغيرهم من الممارسين القانونيين المحليين على فهم معايير القانون التجاري المقبولة دولياً فهماً أفضل وعلى تطبيقها بطريقة متسقة والارتقاء بنوعية الأحكام وقرارات التحكيم. ويمكن أن تشمل وسائل المساعدة ما يلي: '١' التوعية بالأدوات الدولية المتاحة بسهولة والموجهة إلى تيسير فهم معايير القانون التجاري المقبولة دولياً وتفسيرها وتطبيقها المتسقين؛^٢ دعم إنشاء آلية لجمع السوابق القضائية الوطنية المتصلة بمعايير القانون التجاري المقبولة دولياً وتحليلها ورصدها^(١١) وجمع الإحصاءات ذات الصلة، وعلى سبيل المثال بشأن سرعة الفصل في القضايا وإنفاذ الأحكام؛^٣ دعم دورات التعلّم المستمر الخاصة بالقضاة، وتضمين مناهج تلك الدورات الأدوات الدولية المتاحة بسهولة ذات الصلة المشار إليها أعلاه؛^٤ تنظيم تدريب قضائي محلي بمشاركة خبراء؛^٥ التوعية بشأن الندوات القضائية الدولية وتيسير مشاركة القضاة المحليين فيها؛

(ج) إنشاء مراكز التحكيم والتوفيق وتشغيلها. ويمكن أن تشمل وسائل المساعدة ما يلي: '١' اجتذاب الخبرات المتاحة بسهولة لإنشاء ودعم هذه المراكز؛^٢ تيسير الاستفادة من الآليات البديلة الخاصة بتسوية المنازعات وآليات تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر المتاحة في هذه المراكز، وذلك مثلاً عن طريق توعية الجمهور بها؛^٣ تنظيم تدريب لمجموعات منفصلة من ممارسي الآليات البديلة الخاصة بتسوية المنازعات، بمشاركة خبراء ذوي صلة، لمساعدة هذه الآليات على زيادة نجاحها مع احتياجات المستخدمين النهائيين المقصودين (على سبيل المثال، تدريب المحكمين على التطبيق والتفسير المتسقين للمعايير التجارية الدولية؛ وتدريب الوسطاء والموفقين على مهارات تسوية المنازعات؛ وتدريب مقدمي خدمات تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر بشأن المسائل التي تخص البيئة الإلكترونية تحديداً)؛^٤ معالجة دور السلطة القضائية في توفير الدعم المناسب

(١١) يرجى في هذا الصدد الاطلاع على وجه الخصوص على نظام كلاوت التابع للأونسيترال والذي يعتمد على شبكة من المراسلين الوطنيين الذين تعيّنهم الدول الأطراف في اتفاقية انبثقت من أعمال الأونسيترال أو التي سنّت تشريعات تستند إلى قانون نموذجي انبثقت من تلك الأعمال، أو في اتفاقية نيويورك
www.uncitral.org/uncitral/ar/case_law/national_correspondents.html

للآليات البديلة الخاصة بتسوية المنازعات وآليات تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، وذلك من خلال إصلاحات المحاكم وغير ذلك من التدابير.

٣- القطاع الخاص؛ والأوساط الأكاديمية؛ وعموم الجمهور

يمكن أن تتضمن التدابير الرامية إلى زيادة وعي الجمهور بمسائل القانون التجاري وتعبئة ودعم المبادرات الشعبية التي يمكن من خلالها رصد فعالية إطار القانون التجاري وبدء الإصلاحات اللازمة ما يلي:

(أ) رفع الوعي العمومي، ولا سيما لدى أصحاب المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وآحاد رواد الأعمال، بمعايير القانون التجاري المقبولة دولياً، والأدوات المتاحة بسهولة الموجهة إلى تيسير فهم تلك المعايير واستخدامها، والفرص التجارية المرتبطة بتلك المعايير والأدوات (مثل التجارة الإلكترونية، والتجارة عبر الحدود، والنفوذ إلى أسواق المشتريات العمومية المحلية والأجنبية، والحصول على القروض، والخيارات الناجحة للتعاقي في حالة التعرض لصعوبات مالية). وينبغي بذل جهود لالتماس ترجمة تلك المعايير إلى اللغات المحلية وتعميمها على نطاق واسع، بما في ذلك بالوسائل الإلكترونية، وإنشاء قواعد بيانات محلية تتاح بسهولة وتضم تلك النصوص، مع روابط إلى مصدرها الدولي والأدوات الداعمة لها؛

(ب) دعم المؤسسات المجتمعية التي تسهم في النشاط الاقتصادي وتمكين الفقراء وتنمية القطاع الخاص والوصول إلى العدالة والتثقيف القانوني وبناء المهارات، ومن تلك المؤسسات الغرف التجارية ونقابات المحامين ومراكز التحكيم والتوفيق ومراكز المعلومات القانونية ومكاتب تقديم المساعدة القانونية؛

(ج) إدامة حوار منتظم مع منظمات المجتمع المدني والمجموعات التي تمثل مختلف شرائح المجتمع (مثل المستهلكين، والمجتمعات المحلية، والمستفيدين النهائيين من الخدمات العمومية، وآحاد رواد الأعمال، وأصحاب المنشآت الصغرى والمتوسطة، والأوساط الأكاديمية)، بشأن آرائهم حول التدابير اللازمة لتحسين إطار القانون التجاري في الدولة؛

(د) مساعدة أفراد الأوساط الأكاديمية القانونية على وضع مبادئ قانونية محلية بشأن مسائل القانون التجاري متوافقة مع نظائرها الدولية السائدة، وخصوصاً بتيسير إقامة منابر تبادل إقليمية ودولية، بما في ذلك المنابر الإلكترونية، أو المشاركة فيها؛

(هـ) تثقيف الناس بشأن مسائل القانون التجاري الدولي وإذكاء وعيهم بالحقوق والالتزامات الأساسية الناشئة عن العلاقات التجارية من حيث تعلّقها المباشر بزيادة الأعمال

(على سبيل المثال إنشاء كيان تجاري وإدارته) وفرص العمل. وتشمل وسائل تحقيق ذلك تقديم المساعدة في المجالات التالية: '١' إدراج مواضيع القانون التجاري الدولي في مناهج المدارس ودورات التدريب المهني والتقني والجامعات؛ '٢' تنظيم المسابقات القانونية التدريبية، ورعاية مشاركة فرق الطلاب المحليين في المسابقات القانونية التدريبية الدولية ذات الصلة؛^(١٢) '٣' زيادة الوعي بشأن الدورات الدراسية الدولية حول مسائل القانون التجاري الدولي،^(١٣) وتيسير مشاركة الأفراد المهتمين فيها؛

(و) بناء قدرة مختلف الجهات الفاعلة في نظم العدالة غير الرسمية وفي الآليات البديلة الخاصة بتسوية المنازعات (مثل شيوخ القرى) على استخدام مهارات الوساطة والتوفيق وفقاً للمعايير المقبولة دولياً وعلى تحسين فهم معايير القانون التجاري الدولي وتطبيقها تطبيقاً متسقاً وتحقيق الارتقاء بنوعية القرارات.

تتم أمانة الأونسيترال^(١٤) بمعرفة أيّ مشاكل تصادف في الممارسة العملية في تطبيق هذه المذكورة التوجيهية. ويمكن الاتصال بأمانة الأونسيترال بشأن جميع المسائل التي تتناولها هذه المذكورة التوجيهية، بما في ذلك فيما يتعلق بتقديم المساعدة من أجل تحديد الاحتياجات المحلية إلى إصلاحات القانون التجاري وتنفيذ إصلاحات القانون التجاري والتدريب على مسائل القانون التجاري في البلدان التي تعمل فيها الأمم المتحدة وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة.

(١٢) انظر على سبيل المثال الموقع الشبكي www.cisg.law.pace.edu/vis.html.

(١٣) انظر على سبيل المثال الموقع الشبكي www.itcilo.org/en/training-offer/turin-school-of-development-1.

(١٤) العنوان: Vienna International Centre, P. O. Box 500, 1400 Vienna, Austria (البريد الإلكتروني: uncitral@uncitral.org، الفاكس: ((43-1-26060-5813)).

قائمة بالمؤشرات المفيدة في تقييم حالة إطار القانون التجاري في أي بلد معيّن

- ١ - الإطار القانوني ينصُّ على الاعتراف بحقوق الملكية والعلاقات القانونية وإنفاذها.
- ٢ - الإطار المحلي للقانون التجاري ممثل للمعايير المقبولة دولياً للقوانين التجارية:
 - (أ) القوانين المحلية التي تنظّم العلاقات التجارية تُسنُّ على أساس معايير القانون التجاري المقبولة دولياً.
- ٣ - بناء القدرات المحلية على إجراء إصلاحات سليمة للقوانين التجارية يتم بصورة مستمرة:
 - (أ) تُعقد بانتظام دورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين حول مسائل القانون التجاري [ولكن مرتين في السنة على الأقل]؛
 - (ب) تتحسن المشاركة في هذه الدورات، وبخاصة من حيث تحقُّق زيادة مطّردة في عدد الحضور، مصنّفاً حسب السنّ ونوع الجنس والتخصُّص والانتماء (مثلاً الانتماء إلى وزارة أو هيئة أخرى تابعة للدولة) وغير ذلك من المعايير ذات الصلة، ونتائج اختبارات التقييم كافية؛
 - (ج) يزيد عدد الأنشطة التي تقوم بها هيئات إقليمية ودولية لصياغة القواعد بشأن مسائل القانون التجاري ويحضرها خبراء محليون زيادة مطّردة؛
 - (د) الخبرات المحلية بشأن مسائل القانون التجاري مجمّعة مركزياً ويسهل الوصول إليها واستخدامها عند الضرورة (على سبيل المثال لتنسيق موقف الدولة في الأنشطة التي تقوم بها هيئات إقليمية ودولية لصياغة القواعد بشأن مسائل القانون التجاري، ولتحديد الاحتياجات المحلية إلى إصلاحات القانون التجاري على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ومتابعتها)؛
 - (هـ) الاحتياجات المحلية إلى إصلاحات القانون التجاري تخضع للتقييم بانتظام، بما في ذلك في إطار المساعدة الإنمائية.
- ٤ - قدرة القضاة والمحكمين المحليين وغيرهم من الممارسين القانونيين المحليين على فهم معايير القانون التجاري المقبولة دولياً وتطبيقها بطريقة متنسقة وتحقيق الارتقاء بنوعية الأحكام وقرارات التحكيم ملائمة:

(أ) دورات التعلّم المستمر للقضاة تعقد بانتظام [ولكن مرتين في السنة على الأقل]، وتتضمّن مناهجها دورات بشأن تفسير معايير القانون التجاري المقبولة دولياً وتطبيقها بصورة متّسقة؛

(ب) المشاركة في هذه الدورات آخذة في التحسّن، ولا سيما من حيث تحقّق زيادة مطّردة في عدد الحضور، مصنّفاً حسب السنّ ونوع الجنس والتخصّص والانتماء إلى محكمة (مثلاً محكمة ابتدائية أو محكمة استئناف أو محكمة عليا على مستوى المقاطعة أو المستوى الاتحادي) وغير ذلك من المعايير الأخرى ذات الصلة، ونتائج اختبارات التقييم كافية؛

(ج) عدد القضاة المحليين الذين يشاركون في الندوات القضائية الدولية وغيرها من الدورات التدريبية القضائية الدولية والإقليمية في تزايد مطّرد؛

(د) توجد آلية لجمع السوابق القضائية الوطنية المتعلقة بمعايير القانون التجاري المقبولة دولياً وتحليلها ورصدها ونشرها؛

(هـ) عدد القضايا المتعلقة بمسائل القانون التجاري المبلغ عنها والتي تحيل إلى معايير القانون التجاري الملائمة والمقبولة دولياً هي في تزايد مستمر.

٥- آليات الفصل في المنازعات وإنفاذ التعهدات الملزمة في سياق التجارة والاستثمار يسهل الوصول إليها وميسورة التكلفة ومتسمة بالكفاءة والفعالية:

(أ) الآليات البديلة الخاصة بتسوية المنازعات التجارية (التحكيم والوساطة والتوفيق في المجال التجاري) متاحة كخيار لالتماس الفصل في المنازعات التجارية لدى هيئة محايدة؛

(ب) تعمل هذه الآليات على أساس المعايير المقبولة دولياً؛

(ج) توجد آليات لرصد سرعة وفعالية قرارات المحاكم وإنفاذها، فضلاً عن إنفاذ قرارات التحكيم.

٦- يتم تثقيف الناس بشأن مسائل القانون التجاري الدولي والحقوق والالتزامات الأساسية الناشئة عن العلاقات التجارية وفرص العمل المرتبطة بها:

(أ) مواضيع القانون التجاري مدرجة في مناهج المدارس التقنية والجامعات ودورات التدريب المهني؛

(ب) تُعقد بانتظام [ولكن مرتين في السنة على الأقل] دورات محلية لأفراد الأوساط الأكاديمية تهدف إلى تيسير وضع مبادئ قانونية محلية بشأن مسائل القانون التجاري الدولي متوافقة مع نظائرها الدولية السائدة؛

(ج) المشاركة في هذه الدورات تتحسن، وبخاصة من حيث تحقُّق زيادة مطَّردة في عدد الحضور، مصنِّفاً حسب السنِّ ونوع الجنس والتخصُّص والانتماء (إلى الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى) وغير ذلك من المعايير ذات الصلة، ومن حيث كفاية نتائج اختبارات التقييم؛

(د) عدد طلاب القانون المحليين المشاركين في المسابقات التدريبية المحلية والإقليمية والدولية، مصنِّفاً حسب نوع الجنس والدخل والمعايير الأخرى ذات الصلة، يزداد باطراد.

٧- توجد آليات فعَّالة للتمكين القانوني بشأن المسائل التجارية:

(أ) معايير القانون التجاري المقبولة دولياً مترجمة إلى اللغات المحلية، والترجمة متاحة بسهولة لعموم الجمهور؛

(ب) يشجَّع على نطاق واسع على استخدام مصادر المعلومات الموثوقة المتاحة بسهولة عن مسائل القانون التجاري الدولي، بما في ذلك الأدوات الموجهة إلى تيسير فهم معايير القانون التجاري المقبولة دولياً وتنفيذها وتيسير تفسيرها وتطبيقها بصورة متسقة؛

(ج) توجد مؤسسات تدعم النشاط الاقتصادي، مثل الغرف التجارية ونقابات المحامين ومراكز التحكيم والتوفيق التجاريين، وهي موزعة بانتظام في جميع أنحاء البلد.

تؤثِّر بعض مؤشرات النواتج والمخرجات، مثل تلك الواردة أدناه، في فعالية إطار القانون التجاري، على الرغم من أنها لا تتعلق بالقانون التجاري تحديداً:

٨- القوانين والأنظمة وسائر النصوص القانونية وما يقترن بها من تعديلات تدخل عليها، فضلاً عن الأحكام القضائية والقرارات الإدارية ذات نطاق الانطباق العام أو التي لها قيمة كسوابق قضائية، تتسم بما يلي:

(أ) يسهل فهمها؛

(ب) يمكن تفسيرها وتطبيقها بصورة متسقة؛

(ج) تتاح للجمهور على الفور.

-
- ٩- المصدر ذو الحجية للنصوص القانونية وغيرها من المعلومات الحكومية معلن عنه على نطاق واسع ومصان بصورة ممنهجة؛
- ١٠- المؤسسات وقواها العاملة جيدة التنظيم والتمويل والتدريب؛
- ١١- توجد آليات لرصد ومراقبة الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات العمومية."
-